

قراءة في نتائج التعداد الاقتصادي



عبد الفتاح الجبالي

تأتى أهمية **التعداد الاقتصادي** من كونه يوفر معلومات شاملة وتفصيلية عن هيكل وخصائص الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية، كما أنه يقيس مساهمة كل نشاط اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر بيانات كاملة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن القطاع غير الرسمي وهو ما يجعله وبحق من أهم الوثائق التي يجب ان تحظى

بالنقاش العام، خاصة إذا ما تمت قراءته في ضوء نتائج بحث الدخل والانفاق، وكذلك بحث القوى العاملة ويتزامن الإعلان عن نتائج هذا العام، مع مناقشة مشروع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى مشروعى الخطة والموازنة عن العام المالي 2020/2021، داخل البرلمان، والذي يعد وبحق عاما فاصلا في التاريخ الاقتصادي المصري لأنه يتعامل مع الآثار السلبية العديدة لانتشار فيروس كورونا على الاقتصاد والمجتمع والتعداد لا يتناول القطاع الحكومي وكذلك الهيئات الاقتصادية، كما انه لا يشمل العمالة الزراعية، وكذلك القطاع الخاص خارج المنشآت مع ضرورة التفرقة بين القطاع غير الرسمي، الذي يتناوله التعداد وهو هنا يتحدث عن الاعمال الخدمية والإنتاجية التي تمارس داخل المنشآت بشكل غير رسمي طبقا للتعريف الوارد، أي أنها دون أي تسجيل او لعدم الحصول على التراخيص او لم تأخذ أي شكل قانوني اما العمالة خارج المنشآت فقد قام الجهاز بتنفيذ بحث شامل عنها لأول مرة عام 2015، وذلك اعتمادا على نتائج بحث القوى العاملة الذي يجريه الجهاز سنويا.

من هذا المنطلق يمكننا التوقف عند اهم ما جاء به البحث من نتائج وعلى رأسها ان اجمالي المنشآت العاملة فى مصر بلغت 3743 ألف منشأة (99.96% منها قطاع خاص) ومعظمها شركات افراد (90% من الإجمالي) بينما الشركات المساهمة تصل إلى نحو 31 ألف منشأة فقط، ولذلك فان 89% منها يقل رأس المال المدفوع فيها عن 100 ألف جنيه كما تشكل المشروعات متناهية الصغر 91% من الإجمالي مقابل نحو 6% للصغيرة، بينما الكبيرة اقل من 3% وقد استحوذت تجارة الجملة والتجزئة على النسبة الغالبة (58% من اجمالي عدد المنشآت بينما **الصناعات التحويلية** تصل إلى 14%) لذلك فان نسبة المنشآت التى يعمل بها أقل من عشرة افراد تصل إلى نحو 97% من الاجمالي، مع ملاحظة أن نحو 30% من المنشآت بدأت العمل خلال السنوات 2015-2017 أى ان الاستقرار السياسى يساعد على زيادة النشاط الاقتصادي

بينما بلغ عدد المشتغلين 13.5 مليون (منهم نحو 94% فى القطاع الخاص) يحصلون على 74% من اجمالي الأجور البالغ 359 مليار جنيه مقابل نحو 26% للقطاع العام وقطاع الاعمال العام والذي يعمل به نحو 7% من اجمالي المشتغلين، أى ان متوسط الاجر فى الثانى يبلغ 8753 جنيهها مقابل متوسط اجر لدى القطاع الخاص 2891 جنيهها فقط مع ملاحظة ان اجمالي الأجور فى القطاع الحكومى (الجهاز الإدارى والهيئات الخدمية والمحليات) بلغ 240 مليارا فى ختامى 2017/2018 لنحو خمسة ملايين موظف والهيئات الاقتصادية التى يعمل بها نحو 400 ألف بلغ 26 مليار جنيه، وهو ما يوضح مدى الخل الكبير فى هيكل الأجور داخل المجتمع، كما انه يشير إلى حقيقة أساسية وهى ان القطاع الحكومى مازال هو الأعلى فى متوسط الاجر، وبالتالي يظل جاذبا للعمالة، على عكس ما تهدف اليه السياسة الاقتصادية ويلاحظ ان متوسط الأجور فى قطاعات **الصناعات التحويلية** والأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة والمعلومات والاتصالات اقل بكثير من المتوسط لدى قطاعات الوساطة المالية والتأمين، مما يجعل الثانية أكثر جذبا للعمالة، بينما يحتاج المجتمع إلى المزيد فى **الصناعات التحويلية** والتى تسهم بنحو 31% من القيمة المضافة الاجمالية فى المجتمع، ويعمل بها نحو 24% من الاجمالي بينما الوساطة المالية لا تسهم الا بأقل من 4% فى القيمة المضافة الاجمالية ويعمل بها 1% فقط. ويشير البحث إلى ان عدد المنشآت فى القطاع الخاص غير الرسمى تمثل نحو 53% من اجمالي منشآت القطاع الخاص، مقابل 47% فى القطاع الرسمى.

فى هذا السياق يطرح علينا التعداد عدة أمور مهمة تتعلق بالمعلومات والبيانات والاطر المؤسسية الحاكمة لها أولها انه من الضرورى والهام إعطاء الجهاز الصلاحية الكاملة ليصبح المصدر الأساسى والرئيسى للبيانات والمعلومات فى مصر، وهو ما يتطلب العمل على محاور عديدة أولها إعادة النظر فى الاطر التشريعية والتنظيمية المنظمة لعمل الجهاز فلا يعقل ابدأ ان تظل منظومة التشريعات الحاكمة لهذه المسألة هى ذاتها الصادرة فى ستينيات القرن الماضى مثل القانون رقم 189 الصادر سنة 1958 والقاضى بإلزام المؤسسات العامة والشركات والجمعيات بتقديم بيانات عن الموظفين، والقانون رقم 35 لسنة 1960 فى شأن الإحصاء والتعداد، والقانون رقم 87 لسنة 1960 فى شأن التعبئة العامة والقوانين المعدلة له، وكذلك القانون رقم 121 لسنة 1975 بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها، ناهيك عن قرار رئيس الجمهورية رقم 2915 لسنة 1964 بشأن إنشاء وتنظيم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وقرار رئيس الجمهورية رقم 627 لسنة 1981 بشأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة واختصاصاتها، هذه الترسانة من القوانين والقرارات أصبحت معوقة لعمل الجهاز خاصة فى خضم التغييرات الجارية والمتلاحقة على الساحتين العالمية والمحلية، إذ لم يعد بالإمكان العمل وفقا للقواعد والاطر الحالية واصبح من الضرورى إعادة النظر فى هذه القوانين لتصبح أكثر قدرة وملائمة للتعامل مع الواقع المعاش وثنائى محاور العمل يتعلق بضرورة إعادة النظر فى الهيكل التنظيمى للجهاز نفسه والأوضاع المادية والوظيفية للعاملين به اذ انهم يعانون معاناة شديدة فى ظل أوضاعهم الحالية رغم بعض التحسينات التى تمت إلا إنها لا تتناسب باى حال من الأحوال مع ما يقوم به هؤلاء من أعمال وما يتعرضون له من مشكلات فى تجميع البيانات، خاصة فى قرى ونجوع مصر، فضلا عن ضرورة إعادة النظر فى طريقة معاملة الموازنة العامة للجهاز وبالذات فى تمويل أنشطته المختلفة.